تمهيد

ان قلة النصوص الدراسية الجامعية المناسبة والموثوقة لا سيما في فروع العلوم الإنسانية، أمر غني عن البيان وهذا النقص ملحوظ أكثر في بعض الدروس من قبيل "القضايا السياسية ـ الاقتصادية للعالم الثالث". ولا يعني هذا الكلام تجاهل جهود الأساتذة والباحثين في هذا المجال. لكن في الحقيقة، لم تملأ النصوص الموجودة؛ سواء المؤلفات الداخلية أو التراجم، الفراغ الموجود لنص دراسي مناسب لحد الآن؛ لأن كلا من هذه النصوص تطرقت إلى جانب واحد من القضايا السياسية والاقتصادية للبلدان المعروفة بالعالم الثالث أو ركزت أهتمامها على قضايا بلد واحد أو بلدان قليلة منها. وانتشرت نصوص قليلة ألفها ونشرها أساتذة هذه المادة، غير أن هذه النصوص قديمة جدا وطريقة التأليف والمعلومات الموجودة فيها لا تلبي الحاجات العصرية. عموما، ان المواضيع الخاصة ببلدان العالم الثالث تتميز بالدينامية والتطور أكثر من باقي مواضيع العلوم السياسية ويجب الاهتمام بهذا التطور وهذه الدينامية في النصوص الدراسية المتعلقة بها.

ورغم ضرورة تأليف ونشرِ نصوص دراسية أكمل وأحدث لهذه المادة، إلا أن هذا العمل ليس سهلا يسيرا كما يبدو في النظرة الأولى. فتدوين النصوص الدراسية في أي مجال يستوجب الانتباه الى ملاحظات خاصة تميزها عن النصوص غير الدراسية؛ من ضمنها:

ـ يجب أن يتم تدوين النص الدراسي بشكل يقدم مظهراً من المواضيع والقضايا الأساسية لتلك المادة إلى المخاطبين بشكل منهجي ودقيق كما يجب أن يكون بسيطا ومفهوما في الوقت نفسه. ويستوجب هذا الأمر أن يكون مؤلفو

النصوص الدراسية على علم بجميع المواضيع والمباحث الأساسية لتلك المادة. من جانب آخر، يجب أن يكون لديهم إلمام كامل بالأدب واللغة التي يريدون كتابة النص الدراسي بها وكذلك اللغة والأدب الخاص بالنصوص الرئيسة لمواضيع تلك المادة الدراسية؛ لأن معرفة اللغات الأجنبية لاسيما أهمها، ضرورية لكسب المعلومات والمواضيع الحديثة والعصرية، كما أن تحضير أي نص دراسي يتكفّل تبيين المواضيع والمباحث المعقدة لكل مادة دراسية بأبسط شكل ممكن، يستوجب الإلمام الكامل والشامل بلغة قرّاء الكتاب وآدابهم.

ـ ويجب أن يتم تدوين النصوص الدراسية بحيث تكون بمنزلة برنامج تعليمي مباشر إلى حد ما. ويستوجب تدوين نص بهذا المستوى، إلمام المؤلفين بالمباحث والمؤلفات الموجودة في هذا المجال كما يجب أن تتوفر لديهم الخبرة الكافية لتدريس تلك المادة. فإن هذه الخبرة، تساعدهم لإدراك العلاقة المتقابلة بين الأستاذ والطالب لإعادة بناء هذه العلاقة عن طريق تحريرها والتقليل من التعقيدات والغموض غير الضروري في المواضيع الدراسية باستخدام الأساليب المناسبة في التصنيف والتنظيم وصياغة الجمل في النص الدراسي.

ـ يجب أن يشجع ويدعم النص الدراسي، قوة الإبداع عند الطلبة إضافة إلى تقديم المواضيع والإنجازات المتواجدة في مجال تلك المادة الدراسية. فيجب تدوين المواضيع الدراسية وتقديمها إلى الطلاب بشكل خاص يمنحهم المجال المناسب لخلق أسئلة واستفسارات جديدة؛ ويتطلب هذا الأمر الكفاءة والخبرة الكافية للمؤلفين من الناحية النظرية والعملية، وإضافة إلى هذا يجب أن يتمتع هؤلاء المؤلفون بوجهة نظرانتقادية أيضا.

ـ وأخيرا، يجب أن تعزز النصوص الدراسية الجانب العلمي والبحث والحيادية والنظرة الشاملة عند الطلاب؛ فيجب أن تكون بعيدة قدر الامكان عن الإنحياز والتعصبات الفكرية والسياسية والعقائدية (الايديولوجية) وأن تحول دون النظرة السطحية والانحياز نحو اتجاه واحد. وتحرير نص بهذه الخصائص يستوجب تمتع المؤلفين بالأخلاق العلمية المناسبة وإلمامهم بفنون المنهجيات والمعرفية لأن عدم

الإلمام بهذه الفنون يدفع المؤلفين والباحثين لا إراديا، إلى وادي الإنحياز غير المنشود.

ولا يزعم مؤلف هذا الكتاب تمتعه الكامل بهذه الشروط والكفاءات وانما القصد من تبيين هذه الأمور هو عرض بعض من مشاكل هذا العمل. فقد قام المؤلف بتحرير هذا الكتاب مع الإلمام الكامل بالحساسيات والمشاكل الموجودة في تأليف الكتب الدراسية، لاعتقاده بضرورة هذا العمل وفوريته ولايدعي تقديم عملٍ خال من العيب والنقص في هذا المجال. نأمل أن يكون هذا المجهود بجميع نواقصه ونقاط ضعفه، تجربة لأساتذة هذه المادة ومدرسيها حتى يحاولوا تعديل هذه النقائص وتحرير نصوص أكمل وأنسب ونشرها.

المقدمة

عدم الاتفاق على معنى المصطلحات والمفاهيم وكذلک أسلوب استعمالها، من أهم مشاكل العلوم الإنسانية. فيستعمل العلماء وطلاب العلوم الإنسانية مصطلحات ومفاهيم متشابهة بكثرة؛ غير أن كلا منهم يقصد تعريفا وتعبيرا خاصا من هذه المفاهيم والمصطلحات. وتظهر هذه المشكلة بوضوح أكثر عند تدوين النصوص الدراسية؛ لأن مؤلفي هذه النصوص يحاولون أو يزعمون أنهم يحاولون تبيين المواضيع بشكل حيادي ومبني على اساس لغة مشتركة قدر الإمكان، إلا أنهم يواجهون هذه العقبة منذ الخطوة الأولى وهي أن استخدام أي مصطلح أو مفهوم لتبيين وشرح القضايا المقصودة، بإمكانه ابعادهم (إقصائهم) من هذه الأهداف المنشودة وهي الحفاظ على الحيادية النسبية والتكلم بلغة مشتركة.

وقد قضى المؤلف ساعات طويلة قبل كتابة هذه السطور مترددا حول هذا الموضوع: كيف وبأي عنوان يبدأ دراسة قضايا البلدان المعروفة بالعالم الثالث منذ عشرات السنين. فإلى جانب عنوان العالم الثالث، يُستعمل أكثر من عشرين عنوان ومصطلح آخر لهذه البلدان من قبيل: المتخلفة، النامية، القليلة النمو، الفقيرة، المستعمَرة، التابعة، الهامش، القمر والجنوب. ورغم أن كلا من هذه المصطلحات تبين جانباً أو جوانب من خصائص هذه البلدان، إلا أنها واجهت نقاشات وانتقادات عديدة من قبل أصحاب الرأي، بسبب النقص والغموض الكامن فيها. سنقوم في الفصل الأول من هذا الكتاب بدراسة بعض العناوين المتداولة أكثر؛ وتتضمن هذه الدراسة فوائد عدة نذكرها كما يلي:

ـ أولاً، تعرف بعض الخصائص العامة لهذه البلدان بشكل طبيعي عن طريق مراجعة ودراسة هذه المصطلحات وهكذا، يحصل الطالب على معرفة إجمالية

عن هذه البلدان.

ـ ثانياً، إن دراسة هذه المصطلحات والعناوين هي في الحقيقة دراسة نظرية حول هذه البلدان؛ لأنها تبين وجهة نظر خاصة في هذا المجال ومن خلال عرض وجهات النظر المنوعة، يتعرف الطلبة على الاتساع والتعدد النظري لهذه الدراسة.

ـ وأخيرا، إن نقد هذه المصطلحات ودراستها في الفصل الأول من الكتاب يخلق حافزا لروح النقد العلمية عند الطلبة؛ إذ أن عرض بديهيات المبحث أي عناوينه ومفاهيمه للنقد ببساطة، يعزز هذه الفكرة عند الطلبة لكي يتعاملوا بشكل انتقادي مع الجوانب الأخرى لهذه الدراسة.

وعلى الرغم من تعدد العناوين والمصطلحات التي تستعمل لتسمية البلدان المعروفة بالعالم الثالث، توجد خصائص مشتركة عديدة بين هذه الفئة من البلدان في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية:

ـ كانت جميع هذه البلدان خلال القرون الماضية تحت سيطرة الاستعمار الغربي بشكل مباشر أو غير مباشر وما زالت ساحة للصراع والمنافسة بين القوى الكبرى في العالم.

ـ تختلف الحياة الاقتصادية في هذه البلدان اختلافا جسيما عن الحياة الاقتصادية في المجتمعات الرأسمالية الصناعية والمتقدمة؛ من ضمنها وجود أنواع من أساليب الإنتاج والمعيشة التقليدية (ما قبل الصناعية) إلى جانب الأساليب الرأسمالية تقريبا وحتى الصناعية؛ وكذلك تركيز الجانب الأكبر من النشاط الإنتاجي في قطاع المواد الخام (الأولية) الزراعية والمعدنية وهذه هي المواد التي تستطيع هذه البلدان بتصديرها.

ـ تعاني غالبية هذه البلدان من مركز يسيء في التجارة العالمية وتحاول سد عجز الموازنة التجارية لها عن طريق بيع مواردها الطبيعية بشكل متزايد يوما بعد يوم؛ أو عبر الاستقراض أو كليهما.

ـ الناتج أو الدخل القومي للفرد منخفض جدا في هذه البلدان بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا (باستثناء عدد محدود من البلدان التي تتمتع بموارد غنية أكثر لا سيما

النفط) كما أن طريقة تقسيم هذا الدخل غيرعادلة أبدا بحيث يعيش معظم سكان هذه البلدان تحت كتبة الفقر المطلق وتعتبر المجاعة وسوء التغذية ظاهرتين طبيعيتين فيها.

ـ تواجه معظم هذه البلدان ظاهرة زيادة نمو المعدل السكاني بشكل مفرط وعشوائي وتعاني من نتائجها السلبية من قبيل البطالة والهجرة المكثفة أو النزوح من الأرياف إلى المدن.

ـ ازدياد المدن الكبرى والبشعة والملوثة التي يحيطها السكن العشوائي وغير اللائق، ظاهرة غير محمودة يمكن ملاحظتها في جميع هذه البلدان.

ـ إن التراتب الاجتماعي في هذه البلدان متنوع ومتداخل مع بعضه البعض بسبب المحاذاة الموجودة بين أساليب الحياة التقليدية والعصرية؛ وبالنتيجة تظهر أنواع الانقسامات الاجتماعية من الجانب القومي، العرقي، الديني، الوطني والطبقي في هذه البلدان.

ـ تلعب الحكومات في معظم هذه البلدان، الدور الأساسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وفي كذلك. فالمجتمع المدني ضعيف في هذه البلدان وغير قادر للتعبير عن الذات أمام الحكومة.

ـ إن الحياة السياسية في هذه البلدان غير ديمقراطية غالبا والقوة السياسية فيها مبنية على أسس من قبيل الحكم العسكري وحكومة النار والحديد والنظام الأبوي ونظام الشيوخ والقبلية وعبادة الشخصية؛ كما أن العنف والقمع من أشهر أساليب الحكم المتبعة في هذه البلدان.

ـ إن معظم هذه الدول تعاني من مركز ضعيف وكذلك مواقف ضعيفة في السياسة الدولية؛ كما أنها عاجزة عن اتباع سياسة فعالة (ناشطة) ومستقلة.

ـ تظهر النزاعات السياسية على هيئة الصراعات القومية، العرقية، الدينية والاقليمية في هذه البلدان وغالبا ما تكون مشتتة ومصحوبة بالعنف. كما أن المشاركة السياسية العامة لا توجد إلا في نطاق ضيق أو يتم التحريض والتوجيه لها من قبل الحكومة بشكل مباشر. عموما، لا يوجد مجال مناسب للمشاركة

الديمقراطية وإضفاء الطابع المؤسسي على هذه المشاركة.

وكانت معظم هذه البلدان ساحة للانتفاضات والثورات والانقلابات العسكرية والحروب الداخلية والإقليمية، لاسيما خلال العقود الأخيرة.

ورغم وجود جميع المشتركات بين هذه البلدان، إلا أن الفوارق بينهم كثيرة أيضا. على سبيل المثال، وبالقاء نظرة إلى التاريخ الاستعماري لهذه البلدان، نلاحظ فرقا كبيرا بين البلدان التي كانت مستعمَرة بشكل مباشر (Colony) على مدى عقود طويلة، من قبيل الكثير من البلدان الإفريقية وإميركا اللاتينية وآسيا الجنوبية، وبين البلدان التي كانت تحت سيطرة القوى الاستعمارية، سياسيا واقتصاديا؛ كمعظم بلدان الشرق الأوسط. وبالنسبة للنمو الاقتصادي ومعدل الدخل الفردي أو الناتج القومي للفرد في هذه البلدان، نلاحظ طيفا متنوعا يبدأ بآلاف الدولارات في بعض منها ويستمر إلى أقل من مئة دولار في غيرها. ويمكن مشاهدة مثل هذا الطيف في عملية التصنيع وكذلک مستوى الفقر والمجاعة أيضا.

ولا تقل الفوارق والاختلافات في المجالات الاجتماعية عنها في المجالات الاقتصادية؛ حيث أن معظم السكان في بعض هذه البلدان ما زالوا يعيشون في القرى، بينما تسببت تنمية النشاطات في قطاعات التجارة، الخدمات، الصناعة وأمثالها بزيادة النموالسكاني في المدن بالنسبة للقرى في فئة أخرى من هذه البلدان. وما زالت البنية الاجتماعية مرتكزة على نظام القبيلة والعشيرة في بعض من هذه البلدان بينما تهدمت البنى الاجتماعية القديمة بظهور الطبقات الحديثة في كثير منها.

توجد فروق كثيرة أيضا في مجال الحياة السياسية؛ فما زال النظام السياسي في عدد من هذه البلدان، نظاما تقليديا يتجلى بالملكية (السلطنة) والإمارة (نظام الشيوخ)؛ بينما ظهرت في بلدان أخرى نماذج حديثة من الحكومات بمظاهر متعددة من قبيل الحكم الجمهوري، الحكم البرلماني، والحكم العسكري. والحكومة المطلقة لشخص أو لفئة خاصة في بعض البلدان، لا تسمح بنشاط الأحزاب والنقابات السياسية بتاتا لكن في بعض منها، ظهرت فئات وتنظيمات سياسية واستطاعت التعبير عن الذات نوعا ما. من جانب آخر، لا يوجد أي مجال للمشاركة السياسية من قبل الشعب حتى في

الانتخابات العامة في بعض من هذه البلدان بينما توجد نماذج من المشاركة السياسية كالانتخابات والتحشيد السياسي في مجموعة أخرى من هذه الدول. ومن جانب الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية، توجد فوارق أخرى تلفت النظرفي بلدان العالم الثالث. ففي قسم من هذه البلدان، لا تقوم الحكومة بأي جهد يذكر لإنشاء تطورات اقتصادية واجتماعية، بينما تسعى الحكومة في فئة أخرى من هذه البلدان، بخلق تطورات اساسية في المجتمعات بشتى الوسائل. وتتعلق خصائص هذه الاصلاحات بموقع تلك البلدان ومواردها وبشكل خاص تتعلق بعقائد قادتها وحكامها. ففي الكثير من هذه البلدان، تركز اهتمام القادة السياسيين والحكومة على التنمية الاقتصادية؛ وفي معظم الأحيان، تم استئناف هذه التنمية في إطار العلاقات الرأسمالية والمشاركة الائتلافية للرأسماليين في داخل البلاد وخارجها. ولا تهتم الحكومات في هذه البلدان بايجاد تغيير في توزيع الثروة وتقليص الفوارق الطبقية، بينما نلاحظ في بعض بلدان العالم الثالث أن الحكومات جعلت الاهتمام بتغييرطريقة توزيع الثروة وتنفيذ نوعا من الاقتصاد الشيوعي (الشيوعية الحكومية الذي يسميه بعض المنظرون بالرأسمالية الحكومية)، جعلتهما ضمن أولويات برامجها. ويلاحظ هذا الاتجاه أكثر في تلك الفئة من البلدان التي يميل قادتها السياسيون إلى العقائد والأيديولوجيات الماركسية (الشيوعية)، لاسيما خلال فترة الحرب الباردة. وظهور الحركات والانتفاضات الثورية وكذلك استقرار الحكومات الثورية في بعض بلدان العالم الثالث، أدّى إلى تكوين تطورات أساسية أيضا. ويختلف طبعا إتجاه الحكومات الثورية من بلد الى آخر.

سنحاول في الفصول المتعددة لهذا الكتاب أن نتطرق لهذه الفوارق والتنوع والاختلافات إلى جانب التطرق الى أوجه التشابه الموجودة بين بلدان العالم الثالث. واذا أردنا القول اننا نتبع نظرية ما في هذا الكتاب بأكمله، فإن هذه النظرية تقول أن البلدان المعروفة بالعالم الثالث لها وجوه افتراق كثيرة إلى جانب جميع أوجه التشابه الكثيرة بينها، كما أن هذه الفوارق لا تقل أهمية عن أوجه التشابه.